قانون رقم 140 استة ٢٠١٧ برسط السوارنة العسامة للسولة للسنة المسالية ٢٠٩٨/٢٠١٧

بغسم الشعب

زثيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : (المنافة الآولي)

قدرت استخدامات الموازنة العامة للسدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمهلغ ٠٠٠٧٠ مناتة وتسعة وثمانون ملياراً وخسمة وتسعون مليرناً ومائة وسبعة آلاك جنبها ...

كما قدرت إيرادات الموازنة العامة المولة ومتحملاتها من الإتراض ومبيعات الأصول المائمة وغيرها من الأصول بيئغ ٨٥٢٣٤٧٠٢٠٠٠ بنيم انقط ومقداره المائانة والنان وخمسون ملياراً واللالمائة وسيعة وأربعون مليوناً وعشرون ألف جنيه) .

(المنادة الشائمة)

ورُّزعت استخصامات المسوارية العصامة للصبولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وقتاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) على النحو الآتي :

(ولا-المسرونات:

قسدر إجسسالي المصروفات بالموازنة العامة للعرفة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ عبد إجسسالي المصروفات بالموازنة العامة للعرفة للسنة المالية ومائة وسيعة ملياوات ومائة وسيعة وثلاثون عليونًا وسيعمائة وخصمة وستون ألف جنبه) موزعًا على الأبواب الأنية :

الباب الاول - " الانجور وتعويضات العاملين " :

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٢٩٩٥٥٣٩٦٠ جنبه (فقط ومقداره مانتان وتسعة وثلاثون طبار) وتسعمون ألف جنبه).

الباب الثاني - " شراء السلع والخسوات " ،

قدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٥٢٠٩٥٠٠٠ جنبه (نقط رمقداره اثنان وخمسرن ملياراً وخمسة رستون مليونًا ومائتان وخمسة وثلاثون ألف جنبه) .

الباب الثالث - " الفسوائس ":

قُدر إجسالي هذا الباب ببلغ . . ١٨٦٢٢٨ جنيد (فقط رستماره ثلاثسانة وثمانون طياراً وتسعمانة ومنة وثمانون طيولاً ومانتان وثمانية وعشرون ألف جنيه) .

الباب الرابع - " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " :

قدر إجمالي هذا الساب بمبلغ ٢٣٢٧٢٧٢٠٣٠٠ جنيه (فقط ومقساره ثلاثماتة واثنان وثلاثون ملياراً وسعمائة وسبعة وعشرون ملبوناً ومائنان وثلاثة آلاك جنيه ا

الباب الخامس - " المصروفيات الأشيري":

قدر إجمالي هذا الباب بهلغ من ٢٥٩٧٢٨٣٠ جنيه (فقط ومقداره خمسة ومشرن مليارًا وتسمعانة واثنان ومهمون مليونًا وماثنان وثلاثة وثمانون ألف جنيه) .

الباب السائس- " شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات) ":

قدر إجسالي هذا الباب بمبلغ ١٣٥٤٣١٤٢٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره مائة رخمسة وثلاثون ملياراً وأربعمائة وراحد وثلاثون ملبوناً وأربعمائة وعشرون ألف جنيها ..

ثانيا- هيازة الاصول المالية :

الباب السابع - " حيازة الأصول المالية المعلية والاجتبية " :

قدر إجمالي هذا الياب ببلغ ١٦٥٩٦٧٥٥٠٠ جنبه (فقط ومقداره سنة عشر ملياراً وخسسانة رستة رستون مليونا وسيسانة وخسمة وخسون ألف جميمه .

ناليا - سناد القسروش :

الباب الثابي - " سداد القروض المُعلية والاجنبية ":

قدر إجمالي هذا الباب ببلغ ٢٦٥٣٩٠٥٠٠ جنيد (فقط رمقداره ماتدان وخمسة وسدرن ملبار) وثلاثمانة وتسعون ملبونا وخمسمانة وسيعة وانمانون ألف جنيد) .

(SERERI BALLET)

وزّعت إبرادات الموازنة المامة للنولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيمات الأصول المالية وغيرها من الأصول للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ رفقًا لما هر وارد بالجدول رام (١) على النحر الآتي د

(ولا- الإسرادات،

قسعر إجمالي الإبرادات بالموازنة العامة للمدرلة للسنة الماليمة ٢٠١٨/٢٠١٧ عِهامَ ١٠٠٠ ٨٣٤٦٢٢١٨١ جنبه (فقط ومقداره ثماغانة وأربعة وثلاثون ملياراً وستماثة وأثنان وعشرون ملبرنًا وماتة وواحد والمانون ألف جبه) موزعًا على الأبواب الأتبة :

الباب الأول - " المنسو الب " ،

قدر إجمالي هذا الباب ببلغ ٢٠٢١ ١٨١٨١ جنيه انقط ومقداره ستمانة وثلاثة مليارات رتسعمانة وثمانية عشر مليونًا ومانة رواحد وثمانون أف جيه) .

الباب الثاني -" المنتج ":

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١١٤٣٠٠٠٠٠ جنيه المقط ومقداره ملبار وماثة وثلاثة وأربعون مليون جنيد) .

الباب الثالث - " الإبرادات الآخرى " ،

قدر إجمالي هذا الباب بملغ ٢٢٩٥٦١ - ٢٢٩٥٦١ جنيه افقط ومقداره مانتان وتسعة وعشرون ملياراً وخمسمائة وواحد وستون طيون جنيه) .

ثانيًا - متحصلات الإقراض ومبيعات الاصول ،

الباب الزابع - "المتحصلات من الإضراض ومبيصات الاحسول السالية وغبيرها مِن الأصول":

قدر إجمالي منا الهاب ببلغ ، ٠ ، ١٧٧٢ ٤٨٣٩ جنيم (فقط ومقداره سبعة عشر عليارًا وصعبانة وأربعة وعشرون عليونًا وثمافاتة ونسعة وثلاثون ألف جيه) .

(المائة الرابعة)

قدر إجمالى الباب الخامس: الاقتتراض" ببلغ ١٣٦٧٤٨٠٨٧٠٠ جنيه (فقط ومقداره متمانة وسنة وثلاثون مليارا وسبعمانة وثمانية وأربعون مليونا وسبعة وثمانين أفف جنيه) ويمثل الفرق بين إجمالى الاستخدامات وإجمالى الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية المالية وغيرها من الأصول بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية المالية وغيرها من القطاع عن طريق الاقتراض من المصادر المحلية والإجنية وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم من القطاع المالي المصرفي وغيره من مصادر التمويل .

(المعة الخابسة)

قدر إجمالي استخدامات وموارد مرازنة النزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بيلغ ١٣٥٢١٧٢٨٠٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره سعمانة وخدسة وثلاثون ملياراً وثلاثمانة وسيعة عشر مليوناً وسيعمانة ومانتان وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقاً للجدول رقم (٢) .

وتتضمن موارد موازنة الخزانة العامة للدولة مبلغًا مقداره ١٣١٥٥٨٠٨٧٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره ستمائة وواحد وثلاثون مليار) وخمسماتة وثمانية وخمسون مليسونًا وسبعة وثمانون ألف جنيه) بول بالاقتراض بختلف الوسائل بما في ذلك إصدار الأؤون والسندات على الخزانة المامة من الأسواق المعلية والخارجية ومن الجهاز المصرفي وغيره من مصادر التمويل.

وتصولى موازنة الخزائة العامة قريل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات وفقًا للجدول رئم (٢) .

(اغتلاة السائسة)

تلتزم الرزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات وأية وهنات أخرى بأخذ وأى وزارة المالية في المسائل التي من شأنها ترتيب أعياء مالية على الخزانة العامة للدولة سواء بزيادة المهروفات أر يتخفيض الموارد .

رمسع عسم الإخلال بقائرن مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يكون طلب الرأى من الجهات المختصة بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ومصحوباً برأى وزارة المالية ورجهة نظرها في المسائل المالية المطلوب إبداء الرأى بشأنها .

(البادة السابعة)

لوزير المائهة إصدار أذون وسندات وصكوك على الخزانة العامة فابلة للتداول في بروصة الأوراق المائهة في تحويل عجسز المورصة الأوراق المائية المصرية والهورصات العمائية تستخدم في تحويل عجسز الموازنة العامة للدولة وفي إعادة هبكلة الدين العمام أو لتحمل محمل سندات وأذون الخزانة العامة التي بدم إملاكها والقروض التي يدم سنادها.

كما يكون له عقد القروض الأجنبية اللازمة لتمويل عجز الحزادة المسامة في حدود ما يكفله الدستور .

ولوزير المالية - استعناءً من قانون تنظيم المتسان صات والزايدات العسادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ - وضع الشروط والقسواعد الحساكية لإجسرانات التعاند مع المستشار القانوني الدولي ومديري الطرح الدوليسين في حالة طرح سندات أو صكوك في البورسات العالمية .

(35g(4)) (s(2))

لوزير المالية إصدار أذون وسندات على الكرانة العامة وفضاً للشسروط والأوضاع التي يتفق عليها مع البنك المركزي المسرى لمواجهة ما يأتي :

(أ) تغطية عجز الخزانة العامة في الجنرات السابقة .

 (ب) غسويل عجمز الهيشات الاقتصادية المرحمل في المنسوات السابقة بالقعر الذي يثبت أنه ينبغي على الزانة العادة غويله .

(جا تفطية المجز النقدي في حساب الحكومة بالبنك المركزي.

(د) تتفيذ معطلهات الإصلاح الحالي والاقتصادي .

ويتم إجراء التعديلات اللازمة لتنفيذ ما تقدم.

ولوزير المالية إصدار سندات على الخزانة العامة لصالح مستدرتي التأمينات التابعين للهيئة الغرمية للتأمين الاجتماعي وفقًا للشروط والأوضاع اللازمة لذلك لمقابلة :

(أ) ما يصبحه الصندراان من قوبل للخزانة العامة لتفطية احتياجاتها التمريقية .

(ب) معاد مستحقات الصندوقين طرف الخزائدة العسامة عن قروضهما لبنك الاستثمار القومي في صدود منا بتقرر ثقله إلى الخزانة العامنة من التزامات يعض الجهات لبنك الاستشمار القسومي في إطار إمسلاح وتصويب الهباكل التمويلية وفض التشايكات المالية لتلك الجهات.

(المادة التاسعة) .

لوزير الماليسة استخدام رصيد حساب وديعة الطاقة البديلة في ٢٠١٧/٦/٣٠ المفتوح باسم وزارة الماليسة الدى البنك المركزي المصرى في إهلاك جانب من الدين العام المحلى الحكومي أو إعادة هيكلة هذا الدين ، على أن تلتزم الخزانة العامسة بتمسويل ما يتقرر من مشروعات للطاقة البديلة النصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن قويل مشروعات الطاقة البديلة في حدود هذا الرصيد وذلك في إطار الخطة العامة اللائتهادية والاجماعية .

(السادة العناشرة)

اصعبار) من ٢٠١٧/٧/١ بزرل للخزانة العامة للدراة نسبة (١٥٪) من جملة الإيرادات الشهرية للصناديق والحمسايات الخساسة والوحدات ذات الطبابع الحساس وذلك ما لم تكن الوالحها المعنمدة ، تنص على نسبة أعلى من ذلك ، قيما عدا حسابات المشروعات التعليمية البحثية والمشروعات المولة من المنع والاتفاقيات الدولية والنبرعات ومشروعات الإسكان الاجتماعي .

ويتم توريد هذه النسبة خلال خمسة عشر بوماً على الأكثر من الشهر التالى للتحصيل إلى الحساب المتنوع لهسفا الغرض بالبنك المركزي المصري لدعم موارد الموازنة العامة للدولة ، وفي حالة عدم التزام الجهات بالتوريد برخص لوزارة المالية بخصم هذه النسبة من حساباتها ، كما برخص لوزارة المالية الخصم من حسابات الهيئات والجهات بمستحقات وزارة المالية طرفها .

(البادة الحانية عشرة)

لوزير المائية استخدام رصيد حساب المبالغ المتبقية من البائغ الواردة من العول العربية المقدرج ضمن حسابات وزارة المائية التنوعة ذات الأرصدة بحساب المزائة العامة الموحد بالبنان المركزي المصرى بها بساهم في خفض عجز الوازنة العامة للدولة .

(لينادة الثانية عشرة)

تعتبر أمكام التأثيرات العامة الملحقة بهذا القانون جزاً لا يتجزأ منه ، كما تعتبر التأثيرات الخاصة جزاً لا يتجزأ من التأثيرات العامة ، وتسرى على الجهاز الإدارى المدالة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة المدمية وصنادين التمويل الداخلة ضمن الموازنة العامة للدرلة ، وذلك لحيسا لم يره بشأت نص خاص ، ويجوز للسلطة المختصة بمباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في هذه التأثيرات التفويض في هذه الاختصاصات.

(السادة الشاللة عشرة)

تلتزم كانة الجهات العافلة في الموازنة العامة للدرلة والهيئات المامة الاقتصادية بصرف الحوافز والمكافأت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا التقدية والعينية وغيرها - بخيلاف المزايا العيأمينية - التي بحصل عليها الوظيف بعد تحريلها من نسب مترية مرتبطة بالأجر الأساسي في ٢٠١٠/١/٣٠٠ إلى فئات مالية مقطوعة وبذات القراعد والشروط المقررة في ذات الناريخ ، ويلغى كل نص يخالف ذلك .

(البادة الرابعة عشرة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من يوليو ٢٠١٧ يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٨ هـ

(الرائل ۲۲ بوليو منة ۲۰۱۲ م) .

عبد الفتاح الصيصى

الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ مكرر (أ) في ٢٧ يولية سنة ٢٠١٧ ١

جدرك رقم (١)

السوازنية الصامية للسولية

(---

الصورة الإجمالية

16/1 ₂ 1 15.44/15.43	مشروع موازنة ١٠١٨/٢١٨٧		مولزنة الإيالية الماب	موازنة الجهاز الإداري	البيان
-		-	-	20.5	د المروقة،
m, milator	PLASE,800,000	M, ART, Walter	53,18,15,16	118,719 (12,010	الياب الأرق م الأجور وتعويضات المأملين
P. TeT, Pit, etc.	p,/19,/19,/11	A. C. PT. 441	topics, (files	re, MAXIME, see	الياب الثاني - شراء السنع والخيمات
	D- 348,79,70		40,121,00	Ma, (TYNY)	البني الثاثث - القواك مسمسسس
mark more	manadan	delta, et pri			الباب الرابع – النمم والتنع وللزنجة الاجتناعية
National Print	MARIOT, or	7,461,67,444	1,4936.44	16283.905,212	الباب القالس - المصروفات الأخرى
19,953, 07,453	90,45,46,40	K.P.C.Alliyer	4,481,78,ew	90,710,710,414	الياب السامِي - شرأ-الأميولُ فير لنَّالِيَّة الاستنسارات
en, 947, 67, 111	11-8/14-92-11	60, YL+,360,++1	Mid Light of the con-	W.30.70,	جِهِنة التعروفات
15. TALKS	5,496,200,000	Bajorion		15,144,462,111	الباب السلح - حبارة الأصرة الثالبة العلية ولأبحب
12.127, 4.7, ***	40,7% AT	1,179,41,00	Qii,fia,am	44,614,611,111	الباب النامن - سعاد القروض المعلية والأجنبية
1/56, Rt. 97.00	144,40,0000	in, Wh. Auren			إجمائي لاستخامات
					ه ايبرانان،
pr. v pr	MANAGE AND	6-910-1-1-1	SPRAROS	NO ANIMETER	الهاب الأول - الضرائب
	Latterger			Michigan	البه الفائي - للتع
m,317,48111	13,00,00,00	77,467,475,***	4,510,150,000	W, 77 5 317, 217	الباب الشائث - الإيرادان الأخرى
TU. 970, AM, in 1	49,49,40,00	A.MI. Print	4.583.682.00	Major LVIII, 100	جنبة الإرابات
					البناب الرابع - الشخصيلات من الإلبراش
h. 64.40	W. STE . All	16430000		MARINE AND	وميمات الأصول للخبة وغيرها من الأصراد
36: 53:39; co	AT A Wash part	9.55.25			إجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراش ومبيعات الأصول الثانية وعيرها من الأصول
					5 - 6 - 6 - 6 - 6 - 6 - 6 - 6 - 6 - 6 -
mo, ed.a, ch.,	\$17, 100 - 10° - 10°	NEW E	100 ₁ , 2 =0 . gd, 4 ==		الياب الكامس - الاقتراض - الاقتراض وإصفار الأوراق للدائية المصلية ه إمسيدار الأراق المالينة بضارك الأسبهم العويل مجاز التوازنيات
Market House	17.50s,-17,-14	YI, MA. TT. ++1	III, A at p P page	III (811.005), ere	العمويل بأفرن ومندات
	Bajarajan				الاقتراش من مصادر أخرى
11.					- الالمراض وإمسار الأوراق المالية الأبنيسة
Descuero.	American	College		1,665.015,015	السريق الاستعارات بسيسسسيس
=		=			يجمالي مصائز القوض

الإجهالي	STY, ALL, YOU, THE THE YALL	dry, AL., 18.,	الإجهالي	30,717,76.,	989.66.,75
			۲- الاعتراض وإمسار الأرراق الالبة لتسويل عجز المرازنات	2	074, AVA, 15 YEL, 044, .AV.
العواق للوزات: و للجهاز الإداري و للإدارة الملية	4 2 2	TE, TA, . d	THE TWO TO STREET STREETS TO STREETS STREETS TO STREET STREETS STREETS TO STREETS ST	1, M.C., W T. YON, M.T	1,NET, -W.,
الاستخبامات	٢٠١٨/٢٠١٧	۳.۱۷/۲.۱۱ ۲.۱۸/۲.۱۷	الـــــوارد	مشروع موازنة	مشروع موازنة ۲.۱۷/۲.۱۹ ۲.۱۸/۲.۱۷

المتعلقية الأسياد التروق العالمة الماروق العالمة الماروق العالمة الماروق العالمة الماروق التعلق التروق العالمة الماروق التعلق التروق العالمة الماروق التعلق التروق التعلق التحريق التروق التعلق التروق التعلق التروق التعلق التروق التعلق التحريق التعلق التروق التعلق التروق التعلق التروق التعلق التروق التعلق التحريق التعلق الت	سامت اشرائة في مصوق نويل الهيكية	مهيلة الخميفهية	- 10 mm	ماتق مصلةالمصفحة.	Me, copies - Me, copies	3
April 1970 A Section of the section			distribution of the pare		indered and designation	4,60
مارید امراده مساهمایی میرادی	AND DESCRIPTION OF THE PROPERTY OF THE PERSON OF THE PERSO	والمستعملات الإقراض سرسر	Total Control	الميز الكلي	Ar on Billion become	2
التحاقح العامة للدولة العامة الدولة العامة	Market and the best of the second	مرادا المستمرة) ورود	Angel Mayor Spring	ماني مبارة الأمول المالية	Military Balletine	4
التحاقيج العامة للنولة العامة النولة العامة المراود التحاقيج العامة المراود التحاقيج العامة المراود التحاقيج ا		الأصراد الاطلاط				
التعاشج العامة للنولة العامة للنولة العامة النولة	- (melonologic	<u> </u>	Anima feeting	الميز الطبي		2
النتائج العامة للموازنة العامة للنولة السران	مدرع مرازة مرازة		ALVE STREET		المراجعة المراجعة	3.
	الاستخدامات	اللسوارة		النا	P)	
		للموازنة العامة ا	للسولة		البالمنوسة	
			ľ			

ملعق رام (۲)

موازعة الخنزاعة العنامة الصورة الإجمالية للموازنة العامة للنولة

 $\{a_{\frac{n-2}{2}+iq}\}$

_					
موازنه	7	مرازه الهينات		مرازيه الجهار	اليــــــــان
444.4.4	P. W. A. AA	44	المبيد	الإناري	"
					» الزيم اجات، ر
1977, The 1987	MAN III -	1.464	a man .	h artal -	- الضرائب .
THE IND	184 11	THE SEC.		all the ex-	
77,517-416	Physical Co.	M. M. M.		de Pin Harris	Mr. w.l. r. wh
. או לפי עד	ah ih in	11 12/11 17		my fried -	جملة الأبرادات
					ه الميروانات
MANAGE .	748 T	71.687	No. of Concession, Name of Street, or other	og, switting a	3.0
K AT HE	FALTS 11	n. w. T .		Per Mill Milly and	
My Je il .	+ուկոի մեւ .	We of a	el. 120 .		- العرائد .
N-1, 175, 50h	49.40c.14	Stan 1	19.3		- النافم والناح والزايد الاجتماعيد
In the same	The Marie of	T WI MY.		10 all 2 May are	للعبر والنات الإطرى
10 T- 117.	ייב לייב או	p. mph. Am.	Part Marc		- بن دالاسول غير اماليه الاستصارات .
471 74. 471 ·	* 4.43	With an in		and the	جملة المصروفات
2 6	P. 151 July 1	0.7	878 A .		السجر (الفائض التقدي
7 -	a. 143 261 .	P - 100 -	·	.0 20 2	» ماض ميازة الأمول إينانية
					- التحصلات من الاقراض ومبيعات لأصول
L (4.4.	tereta alta in				الثالبة وميرها من الأصرال ريفون اطبعتهما
L 1-1.77	47,440 324 1	4,5-1,41-1	'	BE, BRIJERY, 414	 حيازد الأصواد اثاليم للعليم والاحتييم إردون
					ماهم الازائه من منترق في ر الهيكال 1.
7.656.00	7 7 700 -	PA -		Myrania i	مافي جازة الأصول عاليه .
nue di l	* Industrial	114 ·		444 M2 -	المهجر دالفاهش، الكس
to ft tip .	to adv	facility was in	5,690,02	ale than ig	٥ بسائر البوين للعجز الكثى
					» الاقتراض وأصدار الارراق الثاليه للحديد
					ب احتمار الأوراق المالية يختلاك الأسهـ -
					التمويز عجز الوازيات
De WY III	hhida uri	A PT	regardence	His 1990 767	التسريق بالأول وستنات
			-	_	الاقتراش من مهياور الحري مدلا بالاقتراش من مصري بالاس به عرب
mala in the	tham in a	የክልተተ. ፡	refugier og fill i i	ize zbiren i -	جملة الاقراطل وإسائر الأورائ البالية الملية
					م الاضميراض وإحسار الارزاق الباليسة الكان من المالا معادلة
h - 0 - 1	1000 m			AM ME	الأجنب، تصريل الاستصارات حملة 1973مة عامراه الأمام الكامة الأحامة
te e e		т. ат. с		WA 71" -	جملة الأكتراض واصائر الأوراج النائية الأجبية
N 64	10.166.00 -	D-TM A -	104, 2 or 1 pr	41.3F W	جيمني الأكتراض واصار الأاوران النائية بمكاف الأسامم
19 families -	TUNK SEF .	traknet -	Mar (b)	ጎየ. ዘማ ነበነ -	 بستهم سباد الغروش عطيم را (جبية معد 200 م. مدين الارد الداء بطور الاحد.
וידורדויד	रत रहा⊣ः ः।	TO STATE OF	1,000,000	ar ma dalam	عنق الكثراق وامتح الاوراج للباب مقوانا لاستج
r3- ·	₹J			13	م عال مائي حصل الخصخصة
+ 11 17 -	tm and .	No. 19,440 - 1	Problem of the con-	als the light	سامي مسادر الموزل

- 7	_	-		-	_	_	_		-				_	_	_	_		_			-
About the state	PAN TAI	161 151 1 N			-			1 1 1 11		THE YES AST				AND ARE THE	4.4.4.47	(FT T 17		ALL AFAIL A	موازمه	ملمق رقم ۱۳۰ یاشیها	
TAY'D WITH	AN WITH AN	APY SIN Y	•		11			had ban as		AP - BAL TAY				114 319	. 10	141 414 44		A1 1/41 A	مشروع موارب	î.	
يجناني أكواري	The second of the second	のないのでは、またのでは、またのでは、日本のできた。	للمريق الأستنسادات	= الأسرات رفينا الأراني الدقيد الأميهة	الدين المراض من مصافر كمري	الإفتاقاني وإصمار الكرائق تكافيه الكطبة	۷ ۵ ۲۸۷ ۲۰۱۹ که مصافر الشروال،	راجة الإسراء الأسراء الثالية رغيرة من الأسراء الثالثة التالية وغيرة من الأسراء التالية وغيرة التالية	متاحسان می اکرانی وسیمان	جملة الرابات				- الإيدادات الأحماري	رآ _	الضمرائب	۽ اڳياريات	00		موازنة الخرانة العابة (استخدابات وبواردا بُوارنة العابة)	
1 T61, 171 VIT							A T AVA LPA	SW YA GE		THE PUR LESS	III NA 15.	741 1 VF	442 717 C. A	AN AD ANA	\$7 T T T	197. 924. 913		1 17/1 11	موارنة	نة "تعابة (استة	
MAN WAY I							THE PR 647 .	The tables		PLA ALL A L	All take ta	ANT THE LAST		YAS UND AN	AT 10 TP	THE STATE OF		T A27 19	مضروع موازسة	موازنة الخرا	
N. DAN, MARINE							ع مداد القررحي المطلبه والأجنبية	وجيزة فأصره للالبه للطبة والأجيه		جهنة المحروض	شراء تؤميل عبر للهنة الإستشاوات	الكهمودانات الأهري	المعرواهم والآب لاجساجه	- السرائد	شراء السنع والليميات	الأجور وتسويضات الماسلي	والمسروقات		لأستجنان		

		۲	سه ۱۷	ا بوليه	44 ~	ė (1	16 - الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ مكرو (
4 4 1/44 3	PREPARE	Wear.	asy ha		1 1	ለኔ መለተፈር	المراق (۱۹) المراق (۱۹) المراق (۱۹) المراق (۱۹) المراق (۱۹) المراق (۱۹) المراق (۱۹) المراق (۱۹) المراق (۱۹) المراق (۱۹)
4 % 456 A14	F12 1-1 V24	44 3 F F F A	. QX . W.		has Lil At	44. \$ 14.	الإداري) به ميد به به ميد به به به ميد به
إحهالي الإرك	هجز چول بي الدرائة حيايك	· 「 「 「	والأفراض في مسائر تفري الأفريد رئيسة الأراق المائية الأميية * شعريق الأستسارات	د ۱۳۹۸ خواه <mark>که معالم اکترون.</mark> ۱۳۹۱ میلاد اگراز اثلاث المعالم	متحصلات من لاگرامی ومهیمات ۱۳۵۶ ما ۱۳۵۳ الاصراد الثالیه رغیرها من لاصرد	جملة إيرانات	مشروع مرازمة الخواردة الحدادة المتحدالات وموارد موازنة الجماز الإداري) مشروع مرازمة موارنة الجماز الإداري) مشروع مرازمة الجمار الإداري الإدار
74) 7 9		444 T P		3 Y Phil. 644	144 V25 TL	41. 22 2.0	(4) 10 2 (4) (4) (4) (4) (4) (4) (4) (4) (4) (4)
4.5 44 454		TAT ANY LIG		131 by also	401.49.11	142 144 114	The state of the s
نجهالي الاستخدايات	ج مائش يزود الي عزائه السامد	يبحي فلمفادك ايج فقن يأولوني فاؤلة جماه		ه سنا الفروض المعلهم الأجهم	وخيزون أسرو الابالكية والأجيم	ولهنة المحروفات	لأسسيوناهان الأجور وتعويجات المتعلم الأجور وتعويجات المتعلم المعمولات المعمولات الاجساجية المعمولات الاخرى المعمولات الاخرى

نجهالي الاستخدايات	A & Ab. ba.	714 VAN VI.		4 h Abb han	754 VIS Vat	_
ج مائض يزرد الى عزائه المامه			هجز چول اس الدرائة العاملة	41 61 63	A IY TAK	_
يباق المشامد ايج فلس يازاري مازانا حمة	4 5 45 34.	TEA WAS YES	الإلا الالالا الالالة الجيمان المؤرد مون عبر يهل من المؤردة العلمانة	A Top geh	294 24 9	
			ه المربع والمنا التراق المالية المملية. 4 المربع الاستنمارات			
			= ۱۲ ایراض ی مصافر کاری			
دسناد القررضي فلعطهه والاجتهد	V. W.	416. 464	الا مصافر الشوق. الانتراس راسير الأراز الثاني المعد			
وخيزور ومرد المؤسية والراخته			متخصیات می لاگرانی ومیهان الاصراء اثالیه رغیرها من اتصراه			
444 7446	ላች ሕብቸ ወል	AJ AM YAN	جعلة الرادات	A MO OIL	44 A4 V	
المصروفات الاخرى درا الأمراري لاله (الاحدود)	VL 137 A	A 6 6 47				
المرادك والأبه الاستامة	40.00	14 del	د الإيدادات لاحمري	W. S. B. L. W.	4 474 454	
شراء السلع واللممات	1 1 1 1	14 180 1	[]			
الأخير وقالده الأخير وتسويتك المخطم	. * Add 4.	124 ANY A 1	المند الدام	* ** **		
لأسيحان	مشروع موازمه ۲۰۰۷ تا ۱۸۱۲	موارحة ١٦ - ١٧/٢ - ١٦	خـــــرار،	مشروع موارب ۱۷ ۲/۸۱ ۲	المد الأخدام	
	موازتة الحوائقا	العامة (استخداما	موازنة الحزانة العامة (استخدامات وموارد موازنة الإدارة الحلية)	المائ ة)	ىلمقارقىم (٢/٣) (ياۋلىيە)	

		4	17	اسه	بوليا	44	ا) فر	کرر (. Y4	ىدا	ـ ال	سميه	الجويدة الر	13
10 1 1 3	4 4 4 4 7	THE PARTY	VEN AA	-		174	Yed 945 94			14 14 74	197		ه، ۱۲۸۱ م وازم	ىلىق رقىم (٣/٣) (ياغيب)
and and 2 a	23 674 14	ALA TAR YA	T I APV	:		141	AT 101 JA			TV 065 VT	40.40	9	مشروع مواربه ۱۷ ۲/۸۲ ۳	الجنمية)
الحيطي الهازد	هجز پجل من القرائة حاملاً	١٧٧ - ١٤ - ١٨٨ ليساير الوارد الدول عمار يبال دو الفائلة العلماة	الأران الأيان الأيان الأميوا * شيران الاطلبارات	ا ۱۳ ایراض می مصافر کری ا	الله مسائر الشول.	متحصیلات می لاگرامی ومیسمات الامیراد الالیه رغیبرده مین لامیرد	جملة إيرادات			- الإيرادات الأحسري	آ آ آ	الدارية	ائــــرارد	مؤازنة الخزانة العامة "استخدامات وبوارد بوارنة المينت اختمية)
N 4 3 W	A 474 A	AA L3 AW			111 111	ē	364 394 LY	\$11 AN 1	133 APL A	A10 171	140.00	4	11 1/11 1 1 14/11 1	فاهية (استخداهات
JVs. 43. F.	ANY MA	· You pt			LYA GAL 1	4 1	1 V 15 VI	14 444 471	410 11 4	7 7	1 4 1 4	44.4	مشروع موازمة ۲۰۰۷ ۲۸۱۳	موازنة الخزامة اله
إجهاري الاستخدامات	ج مائض يزودُ الى خزائه المامه	يباق المشامد بيج فلس ياول ماولة العاة			ودسداد الشررضي دلحفهم والأجتهم	وخيزدتأمين للابهالطية والأجيه	- Care 13mg	شرة الأصواء غير للبية الاستشادات	القصروفات الأخرى	- المراق	شراء السلم وبالمسات	از المروفات	لأستختامان	

التااشيرات العامة

المرافقة لقترب بهط الوازنة العامة للمولم للسنة المالية ٢٠١٧، ٢٠١٨

التاغيرات العامة الشطبهمة ،

، المبحة الأولى ا

لا يجور النقل من باب إلى ياب من أبراب المرازمة على مستسرى إجسالي المرازمة العامة ملتونة

ويجور غوائقة وزير اسالية نقل اعتبادات من باب بي وحده إلى دات الياب في وحده المرى بناءً على الخرى بناءً على قرارات بإعادة التنظيم أو ما فنظله خالة الطورورة المشرط آلا يشرب على دلك أي ريادة في نعالى الباب الراحد على مستوى جمالي الموازنة العامة ناشرالة ، وغراعاه ألا تشجاور جملة المناقلات - بحلاف ما ينقل من الاحتياطيات العامة - بسبه (١/١) من الاعتباطيات العامة بالمونة التي منادات الأصبية لكل ياب او (١/١، من اجمالي اعتمادات خوازنة العامة بالمونة التي عصدت بدون القوائد أيهما اقل

ولرزير المالية بناءً على طلب السلطة المختصة العصريح يتقل اعتمادات او استخدام وفورات في عنبادات سود واتراح حد الابواب غير المطلور استحسام وفورها مواجهه مسسروف يدحسل في نظمان دات البساب ، مسع مسراعساة منا ورد باتبادة (٧) من بلائحه التقييدية بلقائون رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٨٨ يشأن التعاسية اخكرميه وتعديلات

ولرزير المبالية استحداث الينود والأثبوع في مطباق الشصيب الاقتشصينادي للموازمة العامد طبولة وهي جميع الاحواله يتم استخلاع رأى الجهاز الركري لتنظيم والإدارة بالسبب بلياب الأود (الأجور وتعريضات العاملين، وراي ورارة التحطيط والسابعة والإحسلام الإداري بالنمية للياب المادس (شراء الأصود غير المالية الإستثنارات) ودنك مع علم الاحلال با وود في ثانه نين خاص

(المناذة الثامية)

لرزير طائبة التحصيص من الاحتياطيات العامه المدرمة بالمرازة العامة للدولية المرازة العامة للدولية المراجهية التحصيص من الاحتياطيات العامرة الالاعترامات التي لم يتسن مراعاته بدي إعداد مشروع المرازة الرعيرة من الضرورات في إطار العابير التي بعرضه على صحيل الرزراء ودلك بعد استطلاع وإلى الجهاز المركزي للشظيم والإدارة بالسببة قبات الأول (الاجور وتعريضات العاملير) وبعد موافقة وزير التحظيظ والتنابعة والإصلاح الإداري بالنسبة لبيات السادس (شراء الاصول غير المالية اللاستثمارات) وتعدل موارنات خهات يا بعد لها من هذه الاحتياطيات

بالحق الشائقة ٢

لوزير المالية زيادة اعتمادات جهات مقابل ريادة موازيه في الإيرادات به الستخدمة عا يرد لها أو يخصص لها من مساعدات ومنع رهبات وبيرهات محلية وخارجية وإيرادات مجنبة الأعراض محددة أو من الصناديق والحسابات المناصة والوحدات ذات الطابع المناص أو قروض محدية وخارجية ، وبعد موافقة وريو المنخطيط والمدابعة والإصلاح الإداري بالنسب للباب السادس (شراء الاصوب فيم المناب الانسوب المدينة تها لدلك وتطهر من المساب المتامي خص التنميد المدين

(السادة الرابصة)

مورير المالية مسوية المديرسيات بين الجهات الختلفة وتسوية مستحقات الغشر سيا والجمارك و غزانه العامة ويدك الاستشمار طومي طرف لجهاب من السمويل الذي نميحة طراته العامة لتلك فيهاب ، كمه يجور ريادة رزوس أموال الهيئات المامة والنبركات مملوكة للدولة أو التي تسهم فيها تشبحت ظال المسمودات إلا بعد مسوية مستحقات الضوالب والجمارك أولاً ، وذلك كله شريطة ألا يسرتب على تلك النسويات أي اهياء مائهة المناتة على الدارة العامة للدولة

الملاة الخاوسة)

على الجهات الداخلة في الرازمة المامد لمدولة عدم صبرات أو تحصيص أي مينالغ الدعم الموارد الدائية الصنادين النامين الخاصة السكميلية المنواء كأن دالله في صورة مهاشرة أو في صورة عيس مينانسرة اللا في حدود للخصص أصبلا لهنده المساديق بالموارنات المتعدد قيا

ويحظر صرف مكافات نهاية الخدمة للعاملين على موارمات الجهات المشار إليها بالعبرة الاولى من هذه الملاه

الليادة السادسة و

مع عليم الإحلال يحكم سادة (١٦٦) من قلسون الخليمية البيسة المسادر بالقائري رقم (٨١) لمنية ٢٠١٦ ، وها ورد في شانه نص حاص ، يحظر عبلي الجيهات الناخلية في المرازية العامة الكولة اجر ١٠) تعاقدات على الباب الأود والباب الثاني و آباب الرابع والباب المادس

المنحة المستحة)

يحظر على الجهدات الداخلة في المورمة العدمة للدراة إصدار أي توارات مثالية من شائها وينود نظم الحوافر والمكافرات أو أي مرايا مثالية العرى أيساور النظيم القيرو، قائرتًا إلا يقوار من رسيل منجلس الروزا ديداءً على عنوض ويار التخطيط والشابعة والإصالاح الإداري وموافقة وزير المالية

بالعق الثابية

يدمن على كانة فيهات الإدارية النامنة في قرارة السامة للدراة الخصيم بكافية ما يتقاضاه المستشارون ، والمستشارون بمثره مؤقعة وفقًا الأمكام ثانون الغدية لمبهة تصادر بالقانون رقم (٨١) لبند ١٠٠ الن مكافأت ربدلات رمقابين معنور اعليمات والديان وأي مزايا ماليه أخرى على بند ٣٥/٣ "مكافات مستشارين" ، كما يحصيم بكافة ما يتقاضاه الأسافية التمرمون من مكافأت وبدلات وسريا ماليسه بسا عيها لمزايا العامينية على بند ٢/٣ الاسافية المعمرمون" ، كما يخصم بكافيات ما تعقاضاه العمالة الرسية من مكافات وبدلات ومزايا مائية بما عيها المرادية بما المرادية من مكافات وبدلات ومزايا مائية بما عيها المرادية بما المرادية بما المرادية بما المرادية بما عيها المرادية بما المرادية بما يضوية بما المرادية بما يضوية بما يضوية بما يختل بدلات ومزايا مائية بما يبيها المرادية بما يتحدد المرادية بما يبدلات ومرادية بما يبية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بمادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بمادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بمادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بمادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بما يبدلات ومرادية بمادية بما يبدلات ومرادية بمادية بماد

(الملاة النسمة)

لا يجوز الصرف على اعتمادات بند 4/4 مكامآت لغير المحلي عن معمات مؤداة بالباب الرابع أسعو بنج رائزايا الاحتماعية) إلا من تستعيد بهم جهاب الدامنة مي الوازية العاملة بلدولة من العاملة في حجرج جهاز الإداري للدولة روحتات الإدارة بلحيمة والهيشات المساملة بالتبعيلية والاقبيصادية بعد موافقية وريز المالية ، ويحظر صبرات مكالآب الهيزاء او العمائة الموسعية على تعك الاعتمادات

وفي جميع الأحرال ، لا يجور أن تريد فقرة الاستحانة عن أحد عشر شبهراً خبلال العار بدائي الواحد

المنادة العاشرة)

نشران بالله العلاقات الشفافية والشعاون الشارجي بورارة فاشارجية او من يخرف احتصاصها ، بالسبه فلاعتمارات عمرات للعلاقات الثنافية والتعاول التنافية والتعاول السرجي استطه نقبل الاعتمالات من مات في جهد الي وات البات في جهد احرى طبقة لاحتماجات الصرف الشملي في مطاق البات الراضد للسرارات العاملة للدولة مع إبلاغ وزارة المالية لإجسراء التعاديلات والارمة في هذا الشان

ويكون أداء الاشتراكات في الهيئات وانتظمات الدرلية والإقليمية في حدود الاعتمادات التي تعصصت وراره المائية بناءً على طبلب الرزير المعتص بعد أحد راي وراره المارجية

(اسلاقالحاديث عشرة ا

بحظ استخدام وهور كافد المزايد المالية والاعتبادات المرجد بأي من ابواب المرازعة والتي تقررت برجم الاستحداقات المستورية المصنفية بالصحية والتعليم والبحث العلمي والتعليم العالمي في غير الأمسراض المخصصة بها إلا بو فقد رؤير المالية ويحقل استحدام عنبيادات بمقات الصيانه والضرائب والرسيوم أو استحيدام وقورها مي اي اغراض خلافًا لما مي مخصصة له

كيما يتحظير استنجلهام وهنور الاعتبيادات المرجلة للإغراض التديية لزيادة يبود وأبرع أحرى الا مجوالفه وريز الثالية ، وذلك سريطة عدم وجور مدبولية عن سواب سابقة وكفاية الهند المنقول منه للصرف حتى نهاية العام الثالي

المنابع المستراة يشرض اعددة الهييع ، والمهاب والفقات الصرف العسجى ه والإدارة والكهرباء والغار ، والتليدون والتلعراف والبرية - والقابق النفدى للعاملين بالمناطق النائية والاعتسادات التعاقم بالعدائم الاحتساعية وصارن حقوق الطمل للدرجة به يتساشى مع تطبيق الوازنات المستجيبة للدرع الاجتماعي

وعلى جميع الجهات الدخلة في الموارية انعامية بلتونة والهيمات العامية وسركات العطاع العام وشركات قصاع الأعمال العام سناد استسحق لسحمالج الابرادية المحتصمة في أنو عبد المعددة قانونًا

ا السادة الثانية عضرة

لا يتم الصرف على مكافات التندريب بالباب الأول الأجور ونعويصات العاملين! وتكاليف البرامج اعتريبيه بالباب الثاني اشراء السم والخدمات الا عواقفه وزير ساليه الليادة الثانثة عسوة

يتم ستحدم سبة (70%) من الاعتمادات غارجة لمبياد ، ونعمات السرف السحى و الإثارة والكهرباء والتليدون سبقاد مستحدات السنة المالية اخباليد ، وبتم استحدام سبة الـ (75% اخبيد السوية مستحمات الزام العامد ندات السد الماليد فرف بطاع الكهرب، مصد الرجوع برزاره عافيه "قطاع عوازية العامد بلدرية" أما بالنسبة المستحمات السوات عافية السابقة بيتم بسويتها عن طريق وزارة المالية

(البندة الرابعية عشرة)

يحظر استحداء الاعتمادات المعصصة للدعاية والنشر والعلاقات العاميه في إعلاقات غير مرتبطة بتحقيق الأهاف الدخلة في اختصاص جهد المبية ، ويشرط أن تكرن لازمة العجقيق ثلك الأهداف ، كما يحظر أجارر الاحصادات المرجة للنشر والإصلان والدحاية والاستليال الاعوافله ورير أندبية

ويحظس الصسرف على سوع ننقاب الشئون والملاقات العامه إلا طيء لأغسراض الني تتعلق يراحيات الوقيعة ومقبضيات الاستقبال والصبائلة بنموترات العامة وهي حنود بعواهد مني بقررها موريز مختبص ولا يجمور تجماور الاعتمادات الدرجة بهدا ألنوع إلا بوافقه رئيس محنس الورراء

ر البادة الخاوسة عشرة)

بتم برزيم الاعتسادات المرجة عوازمات الجهات الدحلة في الموازمة العبامية لموية على مسترى الوحدات اخسابية النابعة فها وفقً للتصبيب لاقتصادي لسراريه العامة النبوية - ريجب الالتزام فصادر التسويل للمسعدة لنجهلة (عجر طرانة/ صح/ سنادين رحسايات ماصة/ موارد دأنية احري) مع إجراء الفسريات والتعديلات اختامية اللازمة اذا ما عطيب الأمر ذلك

ويعظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالأبراب المعتنعة غوازمات الجهات مشار البهدالا يعد ترزيمها عني محتلف البسردار لاتراع ياحسل دات الباب برافقت ورير الناليبه وبعد استطلاع راي الجهاز للركري للتنظيم والإداره فيسا بحص الباب الاوق (الأجرر وتعريضات العامسي)

(المادة السائمة عشره ا

صوابط مرث السبعدات الاعاتات

تصرف المناعدات (الإعانات) للمدارس الناصة والمترجة يجهات معينة أو عراض معينة وغيالغ محدوة والمخصصة المصيات أوجهات أحرى وقلس كز الناصة بالمراة والأسرة والطفونة رغيرها مراجمعيات انتعلقة بالمدانة الاجتماعية بمرافقة الورير المختص ويحظير استحميام الاعتبيباذات للحصصية الواحهية الأغيراض الشاحية بالمرأة والأسرة والطفل في قبر طان الأعراض

وتحول المستعدات (الاعتانات) المدرحة لجمعيات أو هيئات أو مؤسسات حاصة مشهرة وفقًا لقانون الجمعيات والتربية فساب صندون الإعتاب بورارة التصامن الاجتماعي ويكرن النصيرات فيها من سنطة مجلس إدارة الصندوق وها الأحكام القائرن ودبك يعد مراجعة الجهاد المركزي للمحاسبات ليرانية الجهة ، ويجوز المجلس إدارة الصندوق الترخيص بصرت (٧٠) من المستعدات قبل مراجعة الجهاز الركزي للمحاسبات

اما باقی المساعدات (الإعانات) - عما ما تقدم - متصرف برافقة الرزير المعتص روزير المالية - ولا يحل صرف المساعمات (الإعانات) طبقتاً فنشروط السابقة يحسق الجهار المركزي للمحاسبات في إجراء الراجعسة اللازمة طبقتاً اقادون الجهاز رام ١٠٤٨ سنة ١٩٨٨ وتعديلاته

القلاشمرات العامة الواضطية بالالحوراء

ا البادة السابعة عشرة

عنى جميع اجهات الداطة في الموازية العامية للدوية ان بر عي عند كن تعيين جديد ما ياتي

ضروره استكمال سبيم الـ (٥/) المعدده بتشعيل درى الاحتياجات الخياصة مصرص عليها من القائرن رقع ٣٦ لسنة ١٩٧٥ يضان تأجيل الموقين المعدل بالقائرن رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بعد النسبق مع مجس الفومي بشون الإعاقه

حطار الجهار افركرى فانتظيم و لإدارة بيبنان يتنظمن مسمينات الوظائف ودرجاتها المالية ومجموعاتها الترعيد التي تحتاج إلى شعلها - ودلك تنعيس العوتان في حدود النسبة فقررة ومجموع العاملين بالوحدة والعدد الدى ميق تعييده من العودين

رعمي الجهاز الركزي تلفظهم والإدارة إبداء الرأى في صره البيانات الراردة من الجهم وعني مستوليتها افكامله ء وقي حالة عواققه بتم يحطور هذه الجهة التخاد إجر ناب التعييس الدمند المعصص بها من معسوقين ، وعنى اجبهسة موافساة الجنهار الركسري بالسطيم والإدارة بحاشم

ترتيب الوظماف

ا اسلامًا الكامنة عشرة

مع عدم الإحلال بها ورد في شأنه نص خاص ، وبراعاة أحكام قانون التعمة الدبية العبادر بالقانون رام ٨١ لنسة ٢٠ ١٦ على جهاب الدامنة في النواريد العامة بالتونة التي المتمدت جدول تربيب وفائمها أو استحدثت يجدول ترتيب وفائقها مجموعات مرعية جسديدة او توجها تعسويب اوت ووفيعية قائمه طبق للقوعد القررة ، أن تعدم إلى الجهمار المركسري للنصطيم والإدارة خلال الصبه حالهه بالتوحاتها في شاي عادة الوريع درجات وقائمها سواء خاليه أوالشغوبه والمرجلة عوارباتهم رسجن اسمماره موازمه أبوظائف أعودج وقم فالاعشى للجمسوهات النوعيسة مختصمة الواردة يجماواه ترتيب وطائقها بداءً على لرءوات مكل العامليين لرجعتهما وإقسرارها منع آمديد مسمينات الرطائف من واقتع بمداود الفسرييب عصمسته . ولا تعتبر قدة التعديلات سارية الا من ناريخ مرافقة ورارة الحالية ، على ألا يبريب على هذا الترزيخ نقديل في اعداد أو مستوى ورجات الرطائل الدائية برارية اجهد

ويعتبر سبمل استمارة موازمه وظائف اخهم أغودج رفير ٥ - والمعتمدة من الجهاز المركزي بالمنظيم والإدوة ووزارة النالبية جرافًا لا يسجرا من موازيه الوحدة عني دات السنة المالية وأَسَمَنَّا لِلنظر مِن أَبَّهُ تَمْبِيدَات أَوْ تَرْتَيَاتَ أَوْ تَعْدِيلات وَقَيْمِيةٌ تَطْرَ خَلالُ السَّمَّة

، البالة الباسعة عشرة

يراعي أن تتقدم طبهات بمقدرهاتها لاستطلاع رأى طبهاز الركرى لتشطيع والإدارة يشأن اعتماد تغييم الراعادة تعييم الوظائف بالإدارات القانونية بها الخاصعة لأحكام قانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والرحمات التبعة لها المعادر بالقانون رقم 47 لسنة 1947 وتعديلاته ما ريجور فهذه الجهاب أثناء السنة فنصل هذه الوظائف وذلك بعد استطلاع رأى اجهاز المركزي ناصطهر والإدارة ومرافعة ورارة المالية

(اينادة العصرون ا

مع عدم الإحلال بما ورد في شأته عص حاص ، براعي بالنصبة للجهات الدحدة في الرارد الدامد للمعدين بها أن تعدم الرارد الدامد للمعدين بها أن تعدم المجهاز الركري للتنظيم والإدارة ووراره الباليه يطاله النوامح والنظم الوظيمية واقتعد بلات التي تظرأ عليها الراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السنطة المختصة باعتمادها

وعنى تنك الجهاب أن تتقدم بلجهار «اركرى للتنظيم والإدارة بهياكلها التنظيمية وجداوك ترتيب وظائمها والتعديلات السي تطرأ هديها لم جعتها واعتمادها

(المنادة المندية والعشيرون)

تحديد الوحدات الإدارية بسرازياتها ينصداد درجسات الوطنات الشاهدرة والمهدرة والمهدرة والمهدرة التي تعلم أن والله السنة المهرمة على المجدر عات البرعية المختفد وذلك على سهيل التذكار ويم أماة عدم إدراج الدكاليف الخاصة بهده الوظائف في مواريات الوحدات الإدارية وأن يرجع في شان عربين أو اعاده عنوين ما يتقسر شعله او استحسامه ملها الى كلوس ووارة المائية والجهاز علمكن للنظيم والإدارة

﴿ الْمُنافِظُ السَّانِينَةِ وَالْمُشْيِرُ وَنِ ﴾

يجسرن لوريس اسالينة ينفنك استنفسلاغ راى الجنهسةز التركسرى لتتنفيسم والإدارة بتحضيض من الاحتياض عدم النوج باليساب الأود (الأجور ونعويصنات العاملين، هي تقطيه الأغراض الأثيد

- ١ أ ، تكانيف عرين الرقائف الجديدة التي تشأ طبقً للقراعد القانوب القررة لمرجهة حبيجات بتشعيل الاقبلية
- (س) تكاليف قبرين الوضائف عبر القيادية للتقولين عليها بدءً على القرارات الصادرة مي شره ما نقضي به القرانير المنظمة لقلك
- (جه تكاليف قبرين أدبي وظبائف التعبيس التي يقبرر مجمس البرير شعله من حريجي الجامعات والمعاهد وعدارس القبية للتوسطة وكدبك وظائف الكلمين طقا للإحباءات المعدم
- (د) تكاليف الاحتياجات الرقيمينة اللازمة لراجهية مختلف التعبديلات في لباب الأول (الأجرر وتعويضات لعاملين) على تقتضيها اعتادة السطوسم أو الحالات التي تغرأ أثناء البيئة بمالية رفعيَّ فليتطفيات الحتمية الملحسة مع من شاة ألا بند قوين درجات جديده للثقل عليها هي حاله رجود درجات حاليه بالجهات يمكن اعاده عرينها أواعاده مرايعها وعربتها بالبنوافي وحاعه شفولج عنيها
- (هم تكاليف قويل الرفايف عمادية بوفايد المدرسين عساعدين بالوسيسات العصبية لتحاصفين عني درجه المجسسين وكدنك تكالينف قسربل الوطائيف لتعادلته لوقائف المدرسين بتلك المؤسسات الهاصلين على درجة الدكثوراه معابل الضاء غرين الوفائف التي كامرا يشغفونها اء كما يجور إعاده توريع درجات الوقائف العصيبة السولة الشحولة والساعرة بكافية مستوياتهم بالرمسات العلمية ودلك عني الأفسام العلمية للختلفه بها لمند العجر الفائم في الألبيام الأخرى وطيقيًا للاحتياجات خلال البيبة الالبية - وذلك في حدود الهيكسل التطبعي لكسل متؤسسه غلمتيت بجد بتضميم من المسام أر فخصصينات أر معامل مشتملاً على القررات الرطبقينة لكل البير من لأقساء بملية

- (و) تكاليف غويل وطائف أساتذه مساعدين وأساتدة مقابل إلفاء وطائف مدرسين
 والسائدة مساعدين للقين حصارا على اللقب العدى الوظيفة الأعلى
 مى البسه اساليد السابقه طبق الأحكام القبانون رقم 24 لسبه 1977
 يشأن تنظيم فهامعات وتعديلاته
- أ بريل وقائف رميل ، واستشاري مساعد ، وأستشاري بالستشفيات الجامعية طبق للقابون رقم 10 لسنة ١٩٩٢ والقانون رقم 10 لسنة ٢٠٠٠ لعملين للقانون رقم 24 لسنة ١٩٩٧ وإلماء الرفاتم التي يشعفونها بالكادر العام
- (ح) قوبل وظائف بالكاور العدم صفايان إلغاء قرين وظائف الدرسين للساعدين والمهدين الذين لم يحصلوا على الدكترواة از الدجستير تطبيقاً الأحكام معادتين (١٥٥) ، و(١٥٦) من القامون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧ للثمار إلياء وذلك يده على اقتراح الجامعات والموسات العنبية

وتدرج رقائف المكلمين بصبيب شخصيب ودلك للبعة أربع سيسوات أو انصيباً - قشره التكنيف أيهما أقل الرادا ارداب السنطب المحتصدة استصبرارهم في العمسل وفق الاحتياجات العمس ، فإن ذلك يتم يطب رس اجهار الركزي للشظيم والإدارة بدراسه أحويل بدرجه الشخصية الى ذائمة واقطار الجهاد الادارية بدلك لاستصدار القرار اللازم للتعيين ، مع مراعاة الله في حالة وجود وظائف شاعرة بدات المسنى والدوجة والموسومة النوعية المترح عربلها يعم عادة قربلها اولاً ثم يتم قويل باقى العدد المطلوب

وتعسمك مبرارستات الجنهات الخشائمسة به بنقبل لهنا مين همه الاحتهاطيات على أن بتم تزريعها عنى محتلف المجبوعات والبيرد والأثواع بالباب الأود

(الماحة الثالثة والعشرول ،

مع عدم الإخلال بها رود بشأته نص طاحي ، يحطر توبل درجات وطائف الإدارة العليه بالجهات الداخلة من المرازعة العاملة للدولة (وحداث الجهاز الإدبري للمولة ، ووحداث الإدارة المعلية والهيئات العامة المدمية) خلال السبة المالية ولا يُرسع هذا اخطم الا بواقفة ربيس مجلس الورواء يساء علي عرض وزير المالية وأقديد المصدر التمويني

كمة يحظر الإعلان عن شعل رفائق ادبي فات التعيين بختف جهات الشار اليهم إلا برافقه رئيس مجلس بورزاه بناهً على عرض رزير الثالينة وأسبيد عصدر التصويفي في ضوء دراسة الجهاز الركري للننظيم والإدارة للاصباحات الوظيمية لكل جهة عني حدة

(السادة الرابعية والعشيرون)

اغلى الجهاب الدخدة في اللوارية العامة للنولة قبل التقدم للسلطة المعتصم بشروعات قرارات شغل الوطائب بمعتلف مستوياتها ، سواء عن طريق التعبين أو الترقية ، التأكد من ان الوطائف المطلوب شعلها واردة بدات السمى و الدرجة في جداود تربيب الوطائف معتمده واستماره صوارسة وظائمه الجهة (عودج رقم ٥) وأنها وظائف شاعره في موازمة خِهد عن زاتِ السند المالِيد التي بجري بيها شفق هند الوظائف ومحتمظ بها عني سبيل متدكار المع استيهاء الإحراءات والقواعد التي نص عليها أحكام القوانين والقرارات للعمول يود في جهه

(البنانة الخابسة والمشرون)

لا يجور شمل درجات أو استحدام تكاليمه وظائف المعارين واخاصلين على إحارات حاصة بنون مرتب والرطائف التي تحلو بالوحسة أثساء السمة في أي غيرص الايفد موانقة الجهاز للركزي للشطيم والإدبرة وورير مبالية

(السلامة السلاسية والعشيروني)

بحث على وظيمه كبير بصمة شخصية بوطائمهم لحين انتهام صمة شعلهم بهما أو بلوغ سن التفاعد أيهيم أقرب

المنادة السابعة والعشرون ا

مع عدم الإحلال بها ورد في شأنه نصر حاص ، يجوز الربر شائبة بعد الاتفاق مع المنطقة المعتصلة استطلاع واي اجتهاز المركوي التنظيم والإدارة بالسببة للبناب الاولا (الأجوز وتصويفات العصور، نقل درجات الوظائب والاعتمادات من موازبات الدواوين العاملة بوراوات الى معافظات ومروع الخدمات يها وبالعكس وكذلك مثل درجات الوظائف والاعتمادات من معافظة إلى اجري أو مروع الدمات فيما بينهما سواء في بطاق الماطان الأخرى

ولورير المالية بعد استطلاع وأي الجهاز الركزي لتنظيم والإدارة نقل درجات الوطائف والاعتمادات من موارمات الوصدات على يتصرو نقبل احتصاصهما إلى الإدارة المحليمة إلى موازنات التعاقفات مع إفراد فرع حاص لكل وهذه

كما يجوز عنب الطرورة ، توافقة وزير المعلية وبعد استطلاع رأى الجهار الركرى منتظيم والإدار اعتبار كافه الدرجات الخالية للحنقظ بها على سيبل الندكار وحدد واحده بالنسبة لديوان عام كل معافظه ومديريات الخدمات بها

(المادة الثابينة والعشير ون ؟

بجور الروح المالية يعد موافقه اخهاز الركزى للشظيم والإدارة نقن العندل بدرجه وظبعته سائية من وحدة إلى أخرى في الحالات الأنبية

 (أ) إذا لم يكن مستربيًّا الاشتراطات شفن الرقيمة التي يشملها الرأي وظيمة أخرى خالية من الرحدة التي يعمل بها

- [1 ب] إذا كان رائداً عن صاحه العمل في الرحدة التي يعمل بها على أن بلغي قربل
 وطياعه من موازنتها أو يعلن هذه التمويل إلى الجهة التقول اليها
- (ج) معل قرين وظيمة العامل بشاعلها حارج الوحدة إلى مجموعة موعية ملائمة من ذات المستوى بسنوي شروط شمل إحدى وظائمها إذا كانت المجموعة التي تسرح تحتها وظيفته غير واردة بجدارل تربيب الوظائف المعتمدة بالوحدة المغرل أبها ودنك في احوال نقل العامل طبقًا الأحكام البسين (١) . (ب) السابقين من هذه المادة ويتم النقل بناءً على عرض السلطة المختصة في الجهتين المنقرل منها العسامل و فنقسول إليها ، ومرافقة الدجسة المختصة بسنون العساملين أو المرازد البشرية بهما
- (د) إد، كان العامل وانداً عن حاجة العمل في الرحدة التي يعمل بها، ورشح في إحدى الرطائف المان عنها بوحمة إدارية اخبرى على الرطائف المان عنها بوحمة إدارية اخبرى على الإنفى قوبل وطيعته الأصلية من موازدة أجهة التي يعمل بها أو ينقل هذا التصويل إلى الجهة المنقول البها دون حاجة لموافقة لجنة شئون العاملين في الجهنين المنقول منها أو إليها العامل وإلا وجب تخاذ إجرة اب نقله يقرار من السلطة المختمة بعد موافقة الدجمة المحتملة بشئون العاملين او المرارد البشرية باجهنين المنقول منه والبها
- (ص ، انعاملين بالوصدات الإدارية المختلف الراعبون في انتقال إلى جهات قريبة
 من محال إلى متهم بالمعافظات المحتلف بعد موافقه بأمتن شئون المعاملين
 او الموارد البشرية بالجهتان المتعود منها وإنبها العامل ، وذلك ونقً مصواط
 تني يضعها الجهاز عركزي التنظيم والإدارة

وبجسور بقسل اقصاطين بدوجاتهم السالية من وحدة إلى أحرى خلال السسه شالية ودنك بعد مواقعه الجهاز المركري للتنظيم والإدارة ووراره لقاليه

كما يجور عبد الصرورة بوافقه كل من رزاره نفائهه والجهاز الأركري للتنظيم والإدارة في مالة أمرياد المسالة ميسا بين وحدات الإدارة للحلية اعتبار كل_م من در رين عسرم المخافظات ومقيريات الخنمات بها السواء على نظاق المحافظة الوحدة أو كافيه محافظات وحدةً واحدة

الهنادة النفسعة والعشيرون ا

يجور بدءً على اقدراح الدمعات المعدموافعة كار من وراوه المالية والجهار الركري المنظيم والإدارة العلى أعضاء هيشة العدريس والرطبائف الماردة بها بدرجاتهم المالية من جامعة إلى أخبري من الجنامعات الخاصعة لأحكام الفائون رقم 24 لسنة 1977 مشار إبد شريطة مرافقة مجلسي الجامعين

كما يجور مثل شاغني الرطانق العنمية بالهيئات وامراكز والعاهد البحثية والعارفة وظائفهم برطانق اعتماء من هيما وطائفهم برطانق اعتماء من هيما علمية أو مركز أو معهدة أمام شريطة مبرافقة السلطة مختصه بالجهتين

المنفة الشلائون

لا يجنور حلال السنة الساليد تجاور جملة اعتسادات تعريض انعاملين عن جهود غير عاديه وبالكافات التشجيعية إلا بضرار من رئيس الجمهورية "أو من بفرضة" وفي حدود وهور اعتمادات الباب الأول (الاجور وتعريضات العاملين) ولا يجرر الصرف بناءً على أي قرار يصور من الساطة المحتصة دون أن يعابله اعتماد قائم ومدرج وقابل للصرف منه في ذات العرص التطارب خلال السنة المباتية

ومعردتك وبموز بواقعة وزير المالية أبياور استسادات الأكافات التشربيسية اواحوافق تعاملين بسبة لا تزيد عني (٢/)، من الزيادة الحقيقية في اخصيلة القعليم الإبرادات عن كتفديرات اختاصه يكل جهم أواص قيسم سوفورات الفعليم في عنسادات النفضات العامة التي تنحفق عبجة تنبيد انظمه حاصة لترشيد الإنعاق بتم الاتفاق عليها مع ورار، المالية بعيث يؤدي دلت الي رفع منسوي ادا - التدمة وتحفيس الكف ة الاقتصادية او الاتباجية ، ويتوضرف هذه النبية يقربر من ورير البالية

وبالمسبة للأجهرة الناحدة من المرازية المامية للدرانة يجيرر بحواضية وريير المالهية أن يكسرن التجماور المنصوص هليه في الفقارة القائلة من هذه المادة من الرياد. المقبقية بي الخصيبه المعلية لإيرادات جهيه ما عن تقديراتها في السنة المالية السابقه ، وكذبك من فيمة الرفورات القعيم في إغشهارات المعقاب العامميها عن تلك الجنم ووفقً اللجروف الروردة مثلك الفقرة ، وسم ذلك مغايل تدبير وفر في الباب الأول (الأجور وتعريضات العاملين) من موازمة خهه أو من الاحتياطيات العابة المعتصة

القائميرات العامة لشراء الأصول عير البالية "الاستثمارات" ومصادر صويدها

(السندلا المنادية والكاركون)

السرى بأسيبرات هذا اليناب عنى موارمات الجهاز الإذاري روحتات الداره الحليبة والهيسات التدبية الرتعنين الاعتملاات الاستثمارية لهده الجهات وحده واحدة ولا بتطلب بيعن من جهية الإمساد الي أحرى المستعدر هابون ، وأنه يسم ديك بنيا أعلى طلب الوريز محتص إذ كان الثقر من جهه استاد الي جهة احرى بي بصاق احتصاص ومستوليات الورير ار حيقًا للمدلات التنفيد لتدعيم استثمارات جهاب سريعة التنميد نقلاً من الاعتمادات جهاب الإسباء يطبثة التنفيد بعد أخد رأي بثاد الاستثمار القرمي ومواققة ورير التخطيط والتنابعة والإصلاح الإداري

الهابة الثائمة والثلاثون

مع عدم الإحلال بحكم المشرة الشائية من قادة الأولى من انتأشيرات المساب يجوز الطل بين معمليات والبروع السواردة صمن الشروع بما لا يجاور اجمالي مكومت شرا الاصول غير المثلية رمصلار تمويدي لدات المشروع وتعامل الباس غير السكية والأدوات معاملة مكون الواحدة ، كما تعامل الألات والمعدد والأدوات معاملة الكون الراحد عند النبريل

ويجرو لورير التحطيط والتنابعة والإصلاح الإداري عوافقة علي ما يأتي و

- (أ) ربادة الاستثمارات بالمشروعات سريعة الشبياء لقنصر أو أكثر من مكوماتها احتزا من الومورات الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الومورات الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الومورات الاستثمارية الحيات أحرى محمدة أو من الاحتياطيات العامة التي لم تنوع على أن لا يتمارض انتقل بم منتضيات الدرازة العام
- (ب) النمل يبن حناصر لمشروع إد كان النشل يسبب تفهير في الأسعار أو الإسراع
 في إنجاز المشروع
- (جم) النعل بين عناصر الشريع بدءً على طبيه رزارة عائبه لمواجهم كالرمن الرسوم الجمركية عبلي المواردات الرأسمائية والقيمسة المضافة والعبوائد السابقه على بدء التسعيل المنحقة في سم عرارت
- (د) تدبير القد المحلى لشرومات اهعمدت لها قروش أو تسهيلات أو منح إشائيه حسلال المسام رديك من وفيورات عناصير دات بشيروع أو من الوبيورات الاستشمارية بلجهه دائها أو من الاحتياطيات المعدة التي لم تورع وفي جميع الأحوال بنير احبار بنك الاستثمار النومي لاكات التمويل وديك بعد قبام ووارة اغالبة لإجراء التعديلات اللازمة في المراريات المختصدة ، يشرط الا

يعرفيه من اي من نطق الحالات عب مالي إضامي على الخوانة العامة

(المادة الثالثة والثلاثون)

على الجهاب التي ندرج لها اعتمادات المهالية أو مشروعات غير مورعه مغرائيًا موريع الاستحادات الإجمالية المدرجة بالمقطة الاستحارية على مشروعات معنفة وكذلك تربع عنددات مشروعات تيريعًا اقبيب على المعافظات للمتلفة ومقلًا مكونات الاستخدار وبيف لطريقه الشمريل معتمدة ويتم اعتماد الدوريع بجرافقه ورير التخطيط والمتابعة والإملاح الإداري واحطار ورارة المالية لتعديل الموازدات بيعًا ما تقدم

ويتم تربع الاعتمادات عدوجه ببد مغلات إبرادية مؤجلة (تشغيل) ، الأبحاث والدرساب يميروغاب الياب السادس (سراء الأصول غير غالية – الاستثمارات) راخاصة يا بشروعات التي يتحين اجراء دوره البشعيل الأرس بها ، والشروعات المتحقة بالعملية الاستثمارية دانها وبيست المحلفة بطبيعة عمل جهة على موع الاجور باسشروعات الاستثمارية بعد استحماله بالياب السادس بالموزية تعامد للعام المالي ١٩ ١٩/١ ١٠ المالة الموقعة للصرف منها على الاحور والمكافات والمزيد الشاميسة بنرية عليها ودنك لعمالة موقعة المصادرة على المشروعات الاستثمارية المشروط المقررة باحكام التأثيرات المصادرة على المشروعات الاستثمارية بالمحالة المستعمل بها من المنظمة معنفه بنبيد خدة مشروعات الاستثمارية ، بعد موافعة وزير البالية وبعد موافقة وزير التحصيف بنبيد خدة مشروعات الاحتراري ، ولا يتم المسرف من عدد الاعتمادات على غيس الاشتراش المقصوصية بهب المسرف ولي جميع الأحوال يتم مرادية المورية الاستخمال وصحة وسلامية إجاز المسرف وعدم حصول عند العمل من الباب الاولة وعدم حصول عند العمل من الباب الاولة وعدم حصول عند العمل من الباب الاولة وعدم حصول عند العملية على ذات مراب مائية أو أنعينية عن داب العمل من الباب الاولة وعدم حصول عند العمل من الباب الاولة عدم عمول عند العملية على ذات عراب مائية أو أنعينية عن داب العمل من الباب الاولة وعدم حصول عند العملية على ذات عراب مائية المائية ١٤ ١٨/١٤ ١٤

، المندة الرابعية والقلائون)

لا يحدود التعاقدة عملى أي مشهوع من الشهوعات الاستثمارية التي تحتاج الي مكرنات مسعودة والرازدة بالورنات المتعالفة التي لابعسني تدبير النقد الأجبى الثارم لتمويدها أو التسهيلات لالتمانية التي تقطي احتياجاتها أكما لا بجور استخدام الودر في البقد الحلي المترتب على عدم توامر أسمد الأجبى إلا بمواهده وزير التحطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وحطار وزاره مالية

المادة الحامسة والثلاثون)

بتم الارتباط على تنفيد المشروعات والصرف عليها وهذا التنظيم الذي يضعه ورير التخليط والمتدمة والإصلاح الاداري وعلى أن يتم دنك رفقًا للتوريخ المعتمد مكونت لاستغمار الخاصة يكل مسروع ، ولا يجور السرف على الاعتمادات خاصة بكل مشروع الاعتمادات خاصة بكل مشروع الاقراض المربطان به الباطأ مباشراً ولا يجور الإنفاق مي أغراض يمود الخصوبها اصلاً على أبرات أخرى خلافًا للبناب السنوس شرة الاصول غير أغراض يمود الخصوبها اصلاً على أبرات أخرى خلافًا للبناب السنوس شرة الاصول غير المناب - الاستئمارات وهي حميع الأحوال لا يجور القيام باعمال تصيديه بترتب عليها أعيار الاعتمادات المسرية الدرجة لكل مشروع إلا يعد موافقة كل من وريري الخطيط والمنابعة والإصلاح الإداري والمالية

السادة السائسة واللنزلون)

يجرر بداءً على طب الرزير المعتص ، في ضوء دراسة جدوى ، أن يستهدل بأحد غشروعات الوردة بالخطسة متسروعًا احر او إضافة مشروعات يرهر بها غسويل من حطة استعمارات الجهسة ذاتها او من الاحتهاطيات العامة از من التمسويل سائي الإمسائي او غريل من المستحريق المنشسأة لأغراض الاستشمار أو من الحسابات دات الإغراض الحاصة از منع محلية وخارجية اضافية ، ودلك بهوهقت مجنى الرزر «يساءً عني عرض ورير التحظيط واعتابات والإصلاح الإداري وإحطار وزاره المالية و جهات غمنية بدلك

(السادة البينانجة والبلاثون)

لا يجرر استحدام الاعتسادات المصيصة ترسائل الانتقال برازيات الهيار ألاداري ورحمات الإدارة المعليم والهيئات العامة الخدميم في شراء سيارات الركوب (الصالون الجيب ، (لاستينشن) أيًّا كان المرحَى سها إلا يعبد مرافقه روبر التحطيط وانشابِعه والإصلام الأداري بالنصبة لتسبيارات انتي لا تحتوي على أكثر من (٤) سائدر ومواقعة رئيس محبس الرزواء أله راد على ذلك ، يميد خصوبه ميبينًا على موافقه ورير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لامتحدام الاعتمادات المحصصة بهدا العرض واستطلاح راي الهبيسة العنامة فلحدمات الحكوميية وويسرى ذلك عنى السهبارات الصالون فلجهوه بشجهيزات حاصه لاستخدامات معينه أبا كان الفرض منها ، ويبتشي من ذلك سيارات بالإسعاف والدراجات العادية والبحاريه أأوعى جميم الحالات تعطي أولوية لوسائل الانتقال المنتجه محلباً ، ويسرى ذلك على السيارات واب الكابيسة للزورجة التي يستحدم كسيارات ركوب (صالون) والمتعجة محلها وما ياثلها من الإنتاج الأجنهي وكدلك السهارات الصالون الدجهزاء يتحهيزات خاصة لاستحدامات معينة أبكا كان الغرض منها

ويحظى عنى جبيع الجهات إدراج سيارات الركوب ضمن عقود التوريدات لمشروعات التي تقرريها

> ودلك كسنه ومقًا للقراعد التي يصغر بها قرار من رئيس مجس الورراء (السادة الشامنة والثلاثون)

بجور استخبيام رصيبيد الحبيبات الشاص مجسيه لدن يبك الاستشهبور القوميي من مصيلة الدار/// المرحل من المسرات السابقة لنصرف منها عني الاعراص الصرورية التطبيرين إعبيدان خطه ومشايعتها والدراسيات التبعاقبيه يهداء ويرحيل الشبيعي مس الرصيد من سنة إلى أحسري لندات الأغسراض ، ولايجسرو المسرف منه إلا موافقته ووير المخطيط والمنجعة والإصلاح الإداري

(البادة الباسعة والنزلون

تعدد كل بعيمه من الجهات التي قبرك استثماراتها من النزانة العامة بالانتفاق مع يبك الاستشمار اللومي البرنامج التنفيدي مشارعاتها المواردة في النظمة السموية متصمنا الاستحدادات و للموارد الاستثمارية وقدويل الدرانة العامة ومورخ كل دلك على فترات رضية ربع سبوية

ولا يجور لأعرض اجهاب التي قبول استثماراتها من الخرائه العامه سحب أبه مبالع العسريل الاستغمارات الابعد اصفياد البرياسج من يسك الاستغمار القومي الذي توسطه وران الماليمة في غويل استشمارات تنك اجمهات ، ويراغي البيك عبد غويله بسريانيج الاستثمار موقف التنفيد وإقرار الجهات يعدم تجارز الاعتمادات غقره

ويسترى من تقدم عنى الجهات الأحسري التي قبول استشماراتها مهاشسرة مس منك الإستهار المرمي

المنادة الاربعيون

على الرحدات المستفيدة من التسهيلات الانتمانية الأجنبية مسوية الاصول المرده على التسهيلات حجب) عنى الاستشمارات طبر ليب مقابلها كموارد للقروض الأجلبيسة (التسهيلات الانتمانيسة) وتعلمل بالمسل التسوريات والأعمال التراثي عام الإعمال التسويلات الانتمانية

﴿ السَّادَةِ الصَّادِيةِ وَالْأَرْبِعُونِ ﴾

تلكوم كل جهد هي إحراض النبراء والتعاطد والارتباط والصرف بالموانين واقفو عما سأب المطبقة هينها والكتب المورية المنظمة لذلك والتحديلات التي نصرا عبينها وبالبردامج التمويدي المعتمد بمروعاتها ويتحديق الإهزاف وفقًا للخطة الممرية والبرامج المعيدية واعطاء الاوبرية طبقًا للقوانين والموانج المقررة للإتماج الحدي ولاستحالاً لطانات المحلية وعلى الإهامة المأكد من تطبيق ذلك

(الملاة الثائية والأربعون)

تادر الجهات بالتكاليف الكلية لكل مشروع رما يطرأ عليها من تمديل ، وأن تكرن يرامجها التنفيذية في حدود ما يتواعتماده سنويًا من استثمارات ، أما المشروعات التي تضاف أو تستبذل بشمروم آخر أو الشروعات التي يتطلب الأمر تعديل تكلفتها ، فعلى الجهات تقديم دراسة جدوى اقتصادية متضمنة ميررات تعديل التكاليف الكليبة لاعتمادها من وزير التبخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، وإلى أن ينم ذلك ، لا يجوز الارتباط والصرف عليها إلا في حدره الاعتمادات الدرجة بالخطبة وفي صدوه ما همر مصاح من مصادر التمسويل ، ويحظر على كل الجهسات الحكومية الثعاقد على مشروعات غير راردة بالخطة .

وفي جميع الأصوال ، لا يحوز الارتباط بأعمال استثمارية بترثب عليها مجاوز التكاليف الكلبة المتمدة للبشروعسات الاستشهارية ، وأن تكون برامجها التنفسذية في معود ما يتم اعتماده ستريًا من استثمارات إلا يمد سوائقية رزير التحفيط والمتابعة والإصلام الإداري على تعديل التكاليف الكلية ريتم إخطار وزارة النالية والجهات للعثبية ، ولا بجوز القيلم بأعمال استثمارية دون الالتزام بأحكم فانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولاتحته التنفيذية وتعديلاته ، وذلك فيما لم يرد يشأنه تصرفاص ، كما لا يجرز تنفيذ مشروعات بأوامر تكليف غير محددة الدة والقيمة .

(المنادة الفائلة والأربعيون)

لوزير الشخطيط والشابعية والإصلاح الإداري المرافسقية على زيادة الاعتسميادات الاستثمارية للمشروعات المعرجة بالحطة مقابل ما يلي :

(أ) زبادة في مصادر التصريل الذائي والإيرادات التحسويلية الرأسمالية بحسب لا يؤثر ذلك على القوائض المحولة للخزائة العامة أو لبنك الاستئسار القومي وفقًا لما ورد بالموازنة المصمعة وقانون إنشاء البنايو.

 (ب) إضافة منع محلية وخارجية على الخطة مقابل ما يتأج منها خلال العام وتقوم الرحدات المستفيدة بإجراء التسويات اللازمة.

(ج) قررض معلية أو خارجية تم الموافقة عليها من السلطة التشريعية وجار السحب
 منها وتاوم الوحدات المستفيدة بإجراء النسويات اللازعة .

وفي جميع الأحدوال يتم إخطار وزارة المنائية لإجسراء التعديلات اللازمية في الموازنات المختصة .

ولا يجرز للجهات التي تتضمنها المرازنة العامة للدولة الاتفاق على غريل يعملة أجنبية نفداً أو يضروض أو تسهيمالات التحالية خارجية إلا بعد الرجوع لرزارة المالية بالنسبة للجهات الداخلة في المرازنة العامة للدولة ويناد الاستئمار القرمي بالنسبة لباقي الجهات للتأكد من عدم وجود البديل للحلى وبعد الوجوع إلى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري للتأكد من عدم وجود فروض حكومية أجنبية ميسرة بمكن استخدامها .

(المُنادَةُ الرابعية والأربعيون)

يحظر على وحنات الإدارة المحلبة ووحنات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة المتدمية تجاوز الاعتمادات السنوية المدرجة في الخطة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مهما كانت الأسباب.

ريعم قويل المسعمة التالاسعف الإسعف الدينة المسابقة حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ خصبًا على الاعتبادات السنوية المقررة للمات الجهات بخطة العام المالي الخالي وفقًا للأساس النقدي للمسازنة العسامة للدولية طالما لم يشرقب على ذلك تجساوز في الاعتمادات خطة العام المالي .

وإذا ترتب على سداد هذه المستحقات تجاوز أر تأثير على الاعتمادات المخصصة لجهة الإساد بتم مخاطبة كلم من وزارة المالية ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى لتعبير مصدر التمويل تلك المستحقات ، وإخطار وزارة المالية بما يتم الانتهاء إليه ، ويتم تحديد المستولية عن أسهاب التجاوزات التي أدت إلى وجود مستحقات بالتجاوز إن وجدت .

اللبادة الخامسة والاربعون)

لا يجرز للجهات التي تتضعنها المرازنة العامة للدولة استخدام الاعتمادات المخصصة للفوائد والأقساط المستحقة لبنك الاستثمار القرمي والضوائب والرسوم الحسركية في غير الأغراض المخصصة لها وتعطى الغوائد والأقساط المستحقة أرلوية في السنداد وفق برنامج زمني خلال العام يُتفق عليه مع بنك الاستشمار القرمي ، وفي حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة لهذه الأقساط والقوائد .

(السابة السابسية والتربحون)

على الجهات التابعة للمرازئة العامة للبولة الالتزام بعدم التعاقد على أية توريدات سراء للتجهيزات أر رسائل النقل والانتقال أو أية معدات مكتبية خلال المرحلة الرابعة من الخطة بهدف استنفاد الاحدمادات المالية المقررة لها حلى أن يسعنني من ذلك المستشفيات والمدارس والمعاهد البحثية وكذا دفع أية مبالغ على ذمة تنفيذ أعمال لا يتم تنفيذها قبل تهاية العام المالي .

(المادة السابعة والارتصول)

على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى عدم إدراج أى مشروع بخطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى حقيقية للمشروع سوضحاً بها حجم التكاليف الكلية ومدة التنفيذ وذلك بعد التأكد من وجود مصدر قويلى لهذا المشروع حتى يمكن الاستفادة منه طبقًا للرنامج الزمني التنفيذي له .

وعلى جهات الإسناد عدم إضافة أبة مشروعات فرعبة أو عمليات جديدة بالمشروعات المدرجة بخطة العام المالى الحالى إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى للمشروعات القرعبة أو العمليات الجديدة موضعًا بها العائد من هذه الإضافات والتكلفة ومدة التنفيذ ولا بتم طرح الأعمال للتنفيذ إلا بعد اعتماد وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى على إدراج هذه المشروعات الغرعبة أو العمليات وعا لا يترتب عليه أعياء إضافية على إدراج الدارلة .

(المادة النامنة والارتصوب)

على الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة الالتزام يتوحيد المواصفات الفلية للمهاني الإدارية التي يتم إنشاؤها على مستوى الجمهورية عن طريق تعيين غاذج محددة خاصة بكل وزارة وذلك لضبط التكلفة وعدم الفالاة من محافظة إلى أخرى أو من جهة إسناد إلى أخرى منع ضرورة الاعتمام بضرورة ربط النفقة الاستشمارية بالعائد اللحقيق منها على مستوى الاقتصاد النومي .

(الملكة التفسعة والاربعوي)

يتم صرف بدلات حضور الجلسات المرتبطة بالأعسال الاستشمارية للجنان المشكسلة بجهات الإستاد بالدولة وفيقناً لما يصدر بشحسديده قسوار من رئيس مجلس السوزراء وذلك في ضوء ما يأتي :

أن يصدر بتشكيلها قرار من السلطة للخصمة محداً الغرض والدة اللازمة لنهو موضوع اللجنة ، وعلى أن ينتهى عمل اللجنة بنهاية الأعمال الحددة بغرض اللجنة أو بها جاء بقرار تشكيلها .

أن تضم اللجنة المختصين بالإدارات الفئية المعنية موضوع اللجنة بجهية الإستاد أو الجهات الخارجية على أن يكون الحد الأقصى للمشاركين من جهة الإستاد عدد خمسة أعضاء وبالجهات الخارجية عدد ثلاثة أعضاء على الأكثر على أن لا يزيد المستمان بهم في أي لجنة من ثلاثة أصفاء وإن زاد على ذلك يتم أضد موافقة السلطة المختصسة ويعدل بهم القرار.

تُمد كل فهندُ تفرير) بما تم مناقشته وإنجازه من أعسالُ يكسل جلسنة ويوقسع عليه من رئيس اللجنة وأمضائها الماضرين .